

وليس لدي شك في أنه لا توجد غير قلة قليلة عمياء من الإسرائيليين تعتقد بأنها تستطيع العيش إلى ما لا نهاية تحت ظلال حرابها الطويلة، إلا أن هذه القلة هي الأعلى صوتاً كما يتراءى لنا، والأكثر تأثيراً في صنع الموقف الرسمي وتوجيه السياسات العامة كما يتجلى أمام أنظارنا، لا سيما مع ما نراه في مدينة القدس العربية المحتلة، فيما تبدو لنا الأثرية الإسرائيلية التي تؤمن بخيار السلام وكأنها قد فوضت أمرها ووضعت بين يدي هذه القلة المتعصبة.

ما أود قوله مرة أخرى، أن هذا السعار الاستيطاني المتسارع على الأرض الفلسطينية وفي القدس خاصة، المترافق مع انسداد سياسي شديد، تقود الإسرائيليين جميعاً، وتأخذ في جريرتها الفلسطينيين بالإكراه أيضاً، إلى اللا مكان، إلى الدائرة الجهنمية المقفلة، إلى اللا شراكة حقاً مع أي فلسطيني كان، لا اليوم ولا غداً.

إننا نريد سلاماً عادلاً وشاملاً يعيد الحقوق لأصحابها، ويفتح صفحة جديدة من التسامح والتعاون في المنطقة، وينهي حالة العداء والكرهية، فهل من مجيب.

وثيقة رقم 142 :

بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي¹⁴² [مقتطفات]

2 حزيران/ يونيو 2011

أصدرت منظمة الصحة العالمية في اجتماعها الدوري الرابع والستين المنعقد خلال الفترة من 16-24/5/2011 قراراً أيدته 65 دولة، وذلك ضمن البند 15 من جدول أعمال الاجتماع، يتعلق بممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيره على الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وتضمن القرار "مطالبة إسرائيل الدولة المحتلة بتحسين الظروف المعيشية والصحية والطبية للسجناء الفلسطينيين وخاصة الأطفال والنساء والمرضى منهم وتقديم العلاج للأسرى المرضى والذين تتفاقم حالتهم بشكل يومي، ودعوة كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان التدخل العاجل والفوري لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على تقديم العلاج للأسرى المرضى في سجون الاحتلال الذين تتفاقم حالتهم الصحية بشكل يومي، ومناشدة مؤسسات المجتمع المدني للضغط من أجل إنقاذ حياة الأسرى والإفراج العاجل عن الحالات الصعبة ليقدم لها العلاج في الخارج، والسماح للأسيرات الفلسطينيات بتلقي خدمات رعاية الأم والمتابعة الصحية أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة وكذلك السماح لهن بالولادة في ظروف صحية وإنسانية وبحضور ذويهن كما تطالب بالإطلاق الفوري للمعتقلين من الأطفال".

وإذ تعتبر الأمانة العامة (قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة) التصويت لصالح القرار المذكور المتضمن معاناة وأوضاع الأسرى الصحية بمثابة إدانة دولية للممارسات الإسرائيلية اللا إنسانية بحق الشعب الفلسطيني عموماً والأسرى في السجون الإسرائيلية بصفة خاصة،

فهي تدعو إلى تفعيل القرارات الدولية المتعلقة بالأسرى وخاصة المرضى منهم ودعوة جميع المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتدخل فاعل لإنقاذ حياة الأسرى المرضى من الاعتداءات والمخاطر الجسيمة التي يتعرضون لها.

وترصد الأمانة العامة للجامعة بقلق ما تتضمنه تقارير من جهات فلسطينية ودولية أن هناك ما يقارب 1500 حالة مرضية أي (25%) من مجموع الأسرى في السجون الإسرائيلية، يعانون من مشاكل صحية وأمراض مختلفة ومزمنة وخطيرة كالسرطان والقلب والكلى، وأمراض الجهاز التنفسي وأمراض الرئة، إضافة إلى الأمراض الجلدية والنفسية والعصبية، كما أن عدد من الأسرى مصابون بالشلل أو مبتورة أيديهم وأقدامهم، ولا تأبه إدارة السجون بهم وتستتهر بحياة جميع الأسرى المرضى، وعدم توفير الأدوية والعلاجات اللازمة والاكثفاء بالمسكنات، كما تماطل في المراجعات الطبية وإجراء العمليات الجراحية للحالات الطارئة وفي نقل المرضى إلى المستشفيات، ناهيك عن عدم توفر أطباء أخصائيين داخل عيادات السجون، وذلك في انتهاك سافر لكل المواثيق والأعراف الدولية والقيم الإنسانية.

وتعتبر سياسة الحرمان من العلاج والإهمال الطبي سياسة إسرائيلية ممنهجة ومقصودة وجزءاً من الواقع المأساوي الذي يعيشه الأسرى الفلسطينيون والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتهدف إلى كسر إرادة الأسرى من خلال إضعاف أجسادهم وإخراجهم بعد السجن بأمراض خطيرة أو عاهات مستديمة، وهو ما فاقم من معاناتهم وأدى إلى تفشي الأمراض المختلفة واستفحال الأمراض المزمنة والمعدية، وتزايد مضطرب لأعداد الأسرى المرضى الذين تعتبر صحة وحياة العديد منهم في خطر، واستشهاد العشرات منهم داخل السجون أو بعد الإفراج عنهم — نتيجة ظروف السجن القاسية والإهمال الطبي وعدم وجود طبيب لعلاجهم وتقديم أدوية غير مناسبة لحالاتهم — ومنهم الأسير المحرر ربيع علي حرب (27 سنة) من بلدة إسكاكا بمحافظة سلفيت الذي استشهد بتاريخ 2010/7/11 نتيجة تردي وضعه الصحي وحرمانه من العلاج خلال فترة الأسر، وكان قد أصيب بشلل نصفي وتقطع في الأمعاء بعد إطلاق النار عليه خلال اعتقاله بتاريخ 2006/11/5.

كما يعاني الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية من نقص حاد في الخدمات الطبية وسوء الطعام، إذ تفتقر عيادات السجون إلى أطباء اختصاصيين، كما لا تقدم وجبات غذائية صحية مناسبة للأسرى تتماشى مع الأمراض المزمنة التي يعانون منها كمرض السكري والضغط والقلب والكلى وغيرها، ويعتبر ذلك انتهاكاً من سلطات الاحتلال لمعايير حقوق الإنسان الدولية وخاصة المادة 91 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على وجوب "توفر عيادة مناسبة في كل معتقل، يشرف عليها طبيب مؤهل، ويحصل فيها المعتقلون على ما يحتاجونه من رعاية طبية وعلى نظام غذائي مناسب" والمادة 92 من الاتفاقية التي تؤكد على ضرورة أن "تجرى فحوص طبية للمعتقلين مرة واحدة على الأقل شهرياً يكون الغرض منها بصورة خاصة مراقبة الحالة الصحية والتغذية العامة والنظافة وكذلك اكتشاف الأمراض المعدية".

وتفتقر عيادات السجون إلى وجود أطباء مناوبين ليلاً لعلاج الحالات الطارئة وإلى المقومات الطبية والصحية، وينقل المرضى الأسرى لتلقي العلاج في المستشفيات وإلى المحاكم وهم مكبلو الأيدي والأرجل ومع سجناء جنائيين في سيارات شحن عديمة التهوية بدلاً من نقلهم في سيارات إسعاف مجهزة ومريحة.

وتلزم سلطات الاحتلال أهل الأسير بدفع تكاليف العلاج، وترفض العلاج وإجراء العمليات للأسرى في حالة ارتفاع تكلفتها، خلافاً للمادة 30 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على وجوب "أن تتحمل الدولة الحاجزة مصاريف العلاج للأسرى".

وفي خطوة تهدف إلى تصفية وقتل الأسرى المرضى تقرر سلطات الاحتلال نقل عدد من الأسرى المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة كالسرطان والفشل الكلوي والسكري وتوزيعهم على السجون المركزية، علماً أنهم يحتاجون إلى متابعة مستمرة على مدار الساعة وعلاج وطعام خاص بهم، وهو ما لا يتوفر في السجون المركزية.

ولا يحظى الأسرى المعاقون بمعاملة إنسانية خاصة نظراً لظروفهم الصعبة، بل يتعرضون لكافة الانتهاكات والممارسات التعسفية التي يعاني منها بقية الأسرى، ويحرمون من احتياجاتهم الخاصة، ولا تتوفر لهم الرعاية والمتابعة الطبية اللازمة، بل قد يتعرضون للضرب والإهانة خلال حملات التفتيش والقمع التي تمارسها وتصددها سلطات السجون.

وتتعدى ممارسات سلطات الاحتلال الإهمال الطبي المتعمد لتصل إلى استخدام الأسرى كحقل تجارب طبية لتجريب الأدوية الخطيرة وإجراء التدريبات الطبية لفائدة طلبة الطب الإسرائيليين على أجساد الأسرى، وهو ما يخالف كذلك المواثيق والأعراف الدولية والقيم الإنسانية.

(.....)

والأخطر هو ما تضمنه تقرير صادر عن دائرة الإعلام في وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية الفلسطينية في شهر أكتوبر 2010 بشأن الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين والعرب والذي جاء فيه استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي بإجراء تجارب طبية على الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجونها بشكل مخالف لكل المواثيق والأعراف الدولية، حيث لم يقتصر الأمر على سياسة الإهمال الطبي بل امتد الانتهاك إلى استخدام الأسرى كحقول تجارب لبعض الأدوية الخطيرة، وأن الكثير من الأسرى والأسيرات حقنوا بإبر لم يروها من قبل أدت إلى تساقط شعرهم وشعر وجوههم، وأن هناك أسرى فقدوا أبصارهم وآخرون فقدوا عقولهم، وآخرون يعانون من العقم... وغير ذلك.

وثيقة رقم 143 :

بيان المكتب السياسي لحركة حماس حول المصالحة الوطنية وتصريحات

خالد مشعل¹⁴³

2 حزيران/ يونيو 2011

اجتمع المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في دمشق يوم أمس الأربعاء الموافق 2011/6/1؛ حيث بحث عدداً من القضايا السياسية المهمة، وخاصة موضوع المصالحة الفلسطينية،